

الانتعاش يقود اقتصاد العراق بعد داعش... حتى الآن

2017-11-28 مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

الكاتب: اندرو سنو، نقلا عن معهد السلام الامريكي
الناشر: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
ترجمة: هبه عباس محمد علي

ادت التحركات والاشتباكات العسكرية الأخيرة الى تجديد المخاطر على الافاق الاقتصادية للعراق وبيئة العمل في الوقت الذي تستفيد فيه البلاد من الاخبار الاقتصادية المشجعة، وقال المراقبون لاقتصاد العراق منذ زمن طويل ان السلطات العراقية تعترف بالحاجة الى سياسات اقتصادية تقليدية تهدف الى الاستمرار، كما يبحث المسؤولون عن تحقيق اصلاحات في المجالات التي بحث الخبراء الخارجيون لتحقيقها منذ سنوات.

وقد تمكن العراق من زيادة إنتاج النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا في الفترة من 2014 إلى 2016، أي بزيادة قدرها 25%، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى استثمارات القطاع النفطي السابقة واستكمال البنية التحتية طويلة الأمد التي تدعم صادرات النفط.

ساعدت هذه الزيادة العراق على مواجهة الهبوط الحاد في اسعار النفط في الفترة الممتدة بين عامي 2014-2015، وعلى صعيد هذا الإنتاج، نما الناتج المحلي الإجمالي العراقي بنسبة 11% عام 2016، وهو واحد من أسرع معدلات النمو في المنطقة، وفقا لصندوق النقد الدولي، في حين تراجع الاقتصاد غير النفطي ومن غير المرجح ان يشهد الاقتصاد الكلي نموا كبيرا عام 2017، لكن يعد معدل النمو الاجمالي لعام 2017 امر مثير للإعجاب.

تداعيات الهبوط في اسعار النفط

اى انخفاض اسعار النفط الى الحاق الضرر بالوضع المالى فى العراق، وقدمت على أثره الحكومة المركزية طلبا الى صندوق النقد الدولى للمساعدة، ولم تتمكن الحكومة العراقية فقط من تأمين موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولى على اتفاق احتياطى بقيمة 5.38 مليار دولار فقط فى ديسمبر 2016، بل تمكنت من اجتياز مراجعتين لبرنامجها منذ ذلك الوقت، تتطلب المراجعة الثانية موافقة مجلس النواب على ميزانية تفشفية تكميلية الامر الذى يمثل تحدياً سياسياً.

كما يتناقض التزام رئيس الوزراء العبادى ومساعدىه الرئيسيين ببرنامج صندوق النقد الدولى بشكل كبير مع ما حدث فى الفترة الممتدة بين عامى 2011-2013 عندما اوقفت حكومة المالكي برنامج صندوق النقد الدولى فضلا على اجندة الاصلاح الاقتصادى والانضباط المالى، الامر الذى مهد السبيل للازمة المالية عندما انخفضت اسعار النفط عام 2014.

وقد حقق برنامج صندوق النقد الدولى فوائىد رئيسة منها موافقة البنك الدولى على منح قرض قيمته 1.485 مليار دولار مقابل إجراء إصلاحات اقتصادية معينة بمساعدة البنك، وساهم فى تسهيل موافقة صندوق النقد الدولى بضمان الحكومة الأمريكية فى إصدار سندات عراقية بقيمة مليار دولار، ويعد العراق من ضمن مجموعة قليلة من البلدان التى قدمت لها الولايات المتحدة مثل هذا الضمان.

سندات الاسواق الناشئة بمثابة تصويت ثقة

اىث الثقة بالنفس والاندفاع الحالى فى الاسواق المالية لسندات الاسواق الناشئة ذات العائد المرتفع الى تمهيد الطريق امام العراق لإصدار سندات بقيمة مليار دولار على اساس الائتمان الخاص به فى شهر آب، وهى اول سندات يصدرها منذ الاطاحة بصدام حسين.

وفى ظل هذه الاشارات الواعدة والاطاحة بداعش، على السلطات العراقية عدم السماح بحدوث التوترات الحادة التى تدور حول نكسة اخرى من شأنها ان تجدد الصراع العنيف والدمار الاقتصادى.

* قسم الترجمة/مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/2004-2017

www.fcdrs.com

.....

رابط المقال الاصلي:

-<https://www.usip.org/blog/2017/10/economy-led-iraqs-recovery-after-isis-until-now>
part-2